أخبار الخليج
العدد (١٧٢٠٤) - السنة الخمسون - الأربعاء ٢ ذو القعدة ١٤٤٦هـ - ٣٠ أبريل ٢٠٢٥م

كيف يمكن التحرك لتغيير أوضاع النظام العالمي؟

بقلم:
د. نبيل فهمي ○

في أبريل ١٩٥٥، اجتمعت كل من بورما والهند وإندونيسيا وباكستان وسريلانكا و٢٤ دولة أخرى إفريقية وآسيوية، منها مصر، في باندونج بإندونيسيا، متحدين معاً في عالم كان لا يزال يهيمن عليه الإرث الاستعماري وتوترات الحرب الباردة، ومدفوعين في الوقت نفسه برؤية مشتركة فيما يخص مفاهيم السيادة والسلام والعدالة.

يصادف هذا الشهر الذكرى السبعين لهذا الحدث المحوري، الذي أبرز أن الدول في جميع أنحاء العالم يجب أن تتمتع بحقوق متساوية فيما يتعلق بالسلام والأمن والازدهار. فقد عبّرت غالبية دول العالم – التي تُعرف الآن بالجنوب العالمي – في باندونج عن رأيها، ووقفت معاً لتصحيح أخطاء الماضي ورسم ملامح المستقبل.

في عام ٢٠٢٥، نجد أن النظام العالمي يمر بحالة فوضى، حيث يعاني عنفاً غير مسبوق منذ الحرب العالمية الثانية، فقد كثرت الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي، ووصلت نفقات التسلح إلى مستويات قياسية، كما تُطرح برامج جديدة لتحديث الأسلحة النووية الخطرة وغيرها من أسلحة الدمار الشامل. في الوقت نفسه، تلوح في الأفق تحديات عالمية جسيمة منها: تغير المناخ، وندرة المياه، وثقل أعباء الديون؛ مما يؤثر بشكل خاص على العديد من مناطق العالم النامي.

في ذكرى «باندونج» من الأهمية استدعاء مبادئها، التي دعت إلى احترام حقوق الإنسان والالتزام بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه المتعلقة بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، واحترام سلامتها الإقليمية، والمساواة بين جميع الأعراق. أبرزت كذلك، تلك المبادئ، حق الدول في الدفاع عن نفسها، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة، كما دعمت الامتناع عن استخدام الدفاع الجماعي لخدمة مصالح القوى الكبرى أو ممارسة الضغط على الدول الأخرى. شددت أيضاً «مبادئ باندونج» على الامتناع عن استخدام القوة ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأي دولة. ومؤخراً، دعت إلى حل النزاعات الدولية بالوسائل السلمية وتعزيز المصالح المشتركة، وأقرّت ضرورة احترام العدالة والالتزامات الدولية.

لقد أدت حركة عدم الانحياز، التي انبثقت من اجتماع باندونج، دوراً حاسماً في مناصرة حقوق الدول النامية. فقد دعمت جهود إنهاء الاستعمار، وقاومت التدخلات العسكرية الخارجية، ودفعت نحو تحقيق العدالة الاقتصادية.

بعد سبعين عاماً من مؤتمر باندونج، لا يزال الوعد بنظام عالمي عادل ومنصف بعيد المنال، فلا تزال هياكل القوة العالمية تعكس أوجه عدم المساواة التي سادت في الماضي. فمن جهة، اتسعت الفجوة الاقتصادية، حيث لا تزال الدول النامية حتى يومنا هذا تحت رحمة نظام مالي عالمي مُصمّم لمصلحة فئة قليلة. بالإضافة إلى أن مؤسسات مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لا تزال تفرض شروطاً تعوق النمو المستدام بدلاً من دعمه؛ بل أصبحت أزمة الديون في أجزاء كثيرة من الجنوب العالمي تمثل شكلاً جديداً من أشكال القهر الاقتصادي.

من جهة ثانية، تتابعت الصراعات والحروب المدمرة من الشرق الأوسط إلى إفريقيا، ومن آسيا إلى أمريكا اللاتينية، وخلّفت تلك الحروب، التي تُغذّيها المصالح الخارجية، ملايين النازحين، واقتصادات مُدمّرة، وأجيالاً بأكملها محرومة من المستقبل. ومن جهة ثالثة، تعرض مبدأ السيادة للانتهاك المستمر؛ حيث يتم استخدام التدخلات العسكرية والإكراه/القسر السياسي والعقوبات الاقتصادية كأدوات لفرض سياسات على الدول الأضعف، بينما تفلت الدول القوية من العقاب. من جهة رابعة وأخيرة، يتفاقم تهديد الظلم المناخي لوجودنا ذاته؛ حيث تدفع الدول الأقل مساهمة في الاحتباس الحراري ثمناً باهظاً، بينما تواصل الدول الصناعية استغلال الموارد من دون محاسبة.

مصداقية «العدالة».. والنضال الفلسطيني

إذا كان لمؤتمر باندونج من درس في ظل السياق العالمي الراهن، فهو أن العدالة يجب أن تُشكل أساس العلاقات الدولية. ولا تقتصر هذه العدالة على تحقيق الإنصاف الاقتصادي فحسب؛ بل يجب أن تتضمن أيضاً التزاماً راسخاً بالسلام وحل النزاعات وسيادة القانون، بعيداً عن المعايير المزدوجة.

لقد دعا مؤتمر باندونج بشكل بارز إلى حل النزاعات سلمياً، وهو مبدأ أكثر أهمية في عالم اليوم. فعلى الصعيد العالمي، لا تزال الكثير من النزاعات الدولية قائمة، بعضها متجذر في مظالم تاريخية، والبعض الآخر يُغذّيه التدخل الخارجي والتنافس على الموارد؛ لذا يجب على دول الجنوب العالمي أن تقود الجهود الرامية إلى تعزيز الدبلوماسية بدلاً من الحرب، والتفاوض بدلاً من الإكراه والقسر، والمصالحة بدلاً من الانقسام.

تحتاج دول الجنوب أيضاً إلى تعزيز المنظمات الإقليمية وآليات بناء السلام لحل النزاعات من دون تدخل أجنبي؛ حيث ينبغي أن تحل الدبلوماسية الوقائية والوساطة محل العسكرة كردٍّ فعل تلقائيٍّ للنزاعات. فالسلام لا يمكن أن يكون انتقائياً؛ فإذا أردنا أن ندعو إلى حل النزاعات سلمياً، فيتعين علينا أيضاً أن نطالب بتطبيق هذا المبدأ عالمياً من دون تحيز.

ولا يوجد مثال يتجلى فيه فشل النظام الدولي أكثر من مثال النضال الفلسطيني المستمر من أجل الاستقلال. فقد عانى الشعب الفلسطيني لأكثر من ٧٥ عاماً من الاحتلال والتشريد والانتهاكات الممنهجة لحقوقه؛ لذا تُلزمنا مبادئ باندونج – تقرير المصير، والسيادة، والعدالة – بالوقوف بحزم لدعم الدولة الفلسطينية.

من هنا، يجب على المجتمع الدولي معالجة العديد من القضايا الحاسمة، على رأسها: رفض الاحتلال والتوسع الاستيطاني والتشريد القسري، الذين ينتهكون القانون الدولي، دعم إقامة دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس الشرقية، على أساس الحدود المعترف بها دولياً. أضف إلى ذلك، القضاء على ازدواجية المعايير في مواجهة النزاعات الدولية، حيث يتعين على المجتمع الدولي الذي يتحدث عن السيادة والسلامة الإقليميين أن يطبق هو نفسه هذه المبادئ بالتساوي على فلسطين. فمن دون العدالة لفلسطين؛ تصبح مصداقية المجتمع الدولي على المحك.

إصلاح قانوني.. وتحرك مطلوب

وعلى الرغم من أن احترام القانون الدولي هو من صميم «مبادئ باندونج»؛ فإن العالم اليوم للأسف يشهد تآكلاً خطراً لهذه المبادئ والأسس؛ ومن المفارقات أن الدول التي صاغت قواعد القانون الدولي غالباً ما تكون هي أول من ينتهكها؛ إذ أصبحت القوة، لا القانون، هي التي تُحدد مصير الأمم؛ حيث صارت العدالة الانتقائية تُقوّض الاستقرار العالمي.

على سبيل المثال، فإن جرائم الحرب وانتهاكات حقوق الإنسان تُحاكَم في بعض الحالات بينما تُتجاهل في أخرى تبعاً للملاءمة السياسية، كذلك فإن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لا يزال عتيقاً بالياً وغير ديمقراطي. وللأسف، باتت العقوبات والحصار والإجراءات العسكرية تُستخدم كأسلحة سياسية، تُعاقب الدول الأضعف بينما تحمي الدول الأقوى؛ لذا لا بد من تغيير هذه الممارسات؛ حيث يجب على دول الجنوب العالمي أن تتحد للمطالبة بنظام قائم على القواعد يُطبّق على الجميع، وليس فقط على الضعفاء.

تتطلب «مبادئ باندونج» إصلاح مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ليعكس واقع العالم اليوم، مع تمثيل دائم لإفريقيا وأمريكا اللاتينية والعالم العربي، والاحترام العالمي للسيادة، وليس فقط عندما تُناسب قوى معينة، وأخيراً التمسك العادل بالقانون الدولي، من دون إعلاء أي دولة فوقه. فالقانون إذا لم يُطبق من دون تحيز أو محاباة، فإنه يتوقف عن كونه قانوناً؛ بل يُصبح أداة في يد الأقوياء.

بعد سبعين عاماً من مؤتمر باندونج؛ يجب على دول الجنوب العالمي أن تتولى زمام المبادرة مجدداً لإعادة تشكيل النظام العالمي. فالوقت قد حان لرفض وهدم هياكل السلطة البالية، وإنشاء نظام يُعطي الأولوية لضمان العدالة الاقتصادية، والتجارة العادلة، والتنمية المستدامة، وتخفيف أعباء الديون، وحل النزاعات بالدبلوماسية، لا بالحرب، وإعطاء الحق للشعوب، بمن فيهم الفلسطينيون، في تقرير المصير. والأهم، إقامة نظام حقيقي قائم على القواعد، يحترم السيادة والقانون لجميع الدول من دون استثناء.

ونظراً لأن دول الجنوب أغلبية في النظام العالمي، وليسوا مجرد مشاركين فيه، فمن الأهمية أن تعمل معاً على تغيير هذا النظام وإعادة تشكيله وقيادته. إن عليهم أن يعيدوا اليوم إحياء روح مؤتمر باندونج ليس كحدث تاريخي، بل كدعوة للتحرك والتغيير ورفض النظام العالمي الذي تسيطر فيه بعض الدول طوال الوقت بينما تخضع أخرى، كما تُطبق فيه سيادة القانون بشكل انتقائي ويقدم فيه السلام والسيادة كامتيازات لقلة من الناس، بينما يُحرم منها الآخرون. لقد حان الوقت لإقامة نظام عالميّ جديد عادل وشامل، يعكس جميع الأمم، لا القلة القوية فحسب. فلنتحد لبناء هذا العالم الجديد الذي يسوده العدل والسلام والمساواة.

○ وزير الخارجية المصري السابق

حين يصبح القانون بوصلة السلوك.. يزدهر المجتمع

بقلم:
نبيلة رجب

في شارع جانبي من شوارعنا، توقفت سيارة فجأة في منتصف الطريق، ترجل منها السائق ليزيح جذع شجرة صغير سقط بسبب الرياح وكان يعيق مرور السيارات. لم يكن ينتظر شكرا من أحد، فقط تصرف كما يرى أن الواجب يقتضي. مشهد بسيط، لكنه يحمل دلالة عميقة: حين تتجذر القيم في سلوك الأفراد، يصبح النظام جزءًا من الحياة اليومية، ويزدهر المجتمع.

منذ أن شرع الإنسان في بناء الحضارات، نشأت القوانين لا كقيد، بل كبوصلة تحفظ التوازن بين الحقوق والواجبات، وتضمن أن يسير الجميع في درب العدالة، حيث يحصل كل فرد على حقوقه ويلتزم بواجباته. عندما يصبح احترام القانون جزءًا من الوعي الجمعي، لا يعود الامتثال له فعلا مفروضا، بل يتحول إلى نهج حياة يعزز الأمن، ويصنع مجتمعات أكثر تطورًا وتماسكا.

القوانين لا تقف عند بوابات المحاكم، بل تتجلى في تفاصيل الحياة اليومية. احترام إشارات المرور، الاصطفاف الصحيح، الالتزام بالنظام في الطوابير، والحفاظ على الممتلكات العامة، جميعها سلوكيات تعكس عمق إدراك المجتمع لأهمية القانون. ففي بعض المجتمعات، تغدو هذه التصرفات جزءًا من الروتين اليومي، بينما قد تواجهها مجتمعات أخرى بعوائق ثقافية أو اجتماعية تجعل تطبيق القانون أكثر صعوبة.

إن احترام القانون لا يرتبط بالخوف من العقوبة، بل يعكس مستوى الوعي وتحمل المسؤولية. حين يلتزم الإنسان بالنظام في غياب الرقابة، سواء في سلوكياته اليومية أو في أداء واجباته الوظيفية، فإنه يرسخ مفهوما جوهريا: أن القوانين ليست أدوات للردع، بل ضمانات لحماية الجميع.

في المقابل، فإن التراخي في تطبيق القوانين يخلق بيئة هشة، تُقوض الثقة بين الأفراد والمؤسسات، وتفتح المجال للفوضى. تجاهل قواعد السلامة، مثلا، لا يعرقل الخدمات فقط، بل قد يقود إلى نتائج مأساوية كان من الممكن تفاديها، ويضعف الإحساس الجمعي بالعدالة والإنصاف.

يروي أحد الأصدقاء موقفا واجهه حين قرر أحد جيرانه تحويل فناء منزله إلى مزرعة دواجن، من دون مراعاة لما قد يسببه ذلك من إزعاج للجيران. ورغم محاولات التفاهم الودية، لم يُبد الجار أي تجاوب، ما اضطرهم إلى اللجوء إلى الجهات المعنية التي باشرت بدورها متابعة الموضوع، وإن كانت الإجراءات لا تزال جارية. مثل هذه المواقف تبرز أهمية وجود آليات واضحة وفعالة لتطبيق القوانين، بما يضمن حماية خصوصية الأفراد وراحتهم. فالقانون ليس حكرا على الجرائم الكبرى، بل يشمل أيضا تفاصيل الحياة اليومية التي تشكل في مجملها أساس الاستقرار الاجتماعي وجودة العيش.

في مجتمعات متقدمة مثل سنغافورة، أصبح احترام القوانين جزءًا من الهوية الوطنية. لا يعود ذلك إلى صرامة النظام وحده، بل إلى ترسيخ القناعة بأن القانون يحمي الجميع من دون استثناء. ووفقا لتقرير التنافسية العالمية لعام ٢٠٢٣، احتلت سنغافورة المرتبة الأولى عالميا في جودة المؤسسات والامتثال للتشريعات، وهو ما يعكس بيئة مستقرة تتيح للإبداع والنمو أن يزدهرا من دون أن تهدد بالفوضى أو الظلم.

القوانين وحدها لا تكفي، بل تحتاج إلى بيئة تنشر الوعي بها، وتقنع الناس بأن الامتثال ليس إذعانا بل شراكة. التعليم هو الخطوة الأولى في هذا الطريق، حين تشرح المناهج الحقوق والواجبات لا نظريا فقط، بل من خلال أنشطة وسلوكيات يومية. كما يلعب الإعلام دورًا محوريا، حين يقدّم محتوى يبرز قيمة النظام في الحياة العامة. حتى الفنون، حين تطرح قصصا واقعية عن العدالة والحقوق، يمكنها أن تغرس احترام القانون في الوجدان العام.

ولعل الأهم من ذلك هو البعد النفسي: الإنسان الذي يشعر أن القانون يحميه، يعيش بهدوء داخلي، ويقل توتره في تعامله مع الآخرين. احترام القانون يولّد شعورًا بالكرامة، ويمنح الفرد الطمأنينة بأن حقوقه لن تهدر وأنه لا يعيش في غابة تحكمها القوة، بل في مجتمع يحكمه ميزان العدالة. وكما قال طاغور: «حين يكون القانون مستقرًا في القلب، لا حاجة إلى شرطة على الأبواب». تلك هي الفكرة الجوهرية التي يُبنى عليها الاستقرار الحقيقي: أن يتحول القانون من سلطة خارجية إلى وعي داخلي، ومن التزام مفروض إلى قناعة يعيشها الإنسان في تفاصيل حياته اليومية.

في البحرين، كما في سائر المجتمعات الطامحة إلى التقدم، تمثل القوانين ركيزة أساسية لتحقيق العدالة والاستقرار. غير أن فاعلية أي منظومة قانونية لا تقاس بوجود التشريعات وحدها، بل بمدى حضورها في سلوك الأفراد وممارساتهم اليومية. وعندما يتحول القانون من نصوص تحفظ إلى قيم تمارس، فإنه يصبح جزءًا من الهوية الوطنية. والمجتمع الذي يغرس في أبنائه احترام النظام، هو ذاته الذي يحتضن الإبداع، ويرسّخ العدالة، ويعزز فرص النمو والتكافؤ للجميع.

نحن اليوم نشهد في البحرين تناميا ملموسا في الوعي المجتمعي بأهمية القانون، مدعوما بمبادرات توعوية وخطوات إصلاحية واضحة. ومع كل تقدم نحرزه، نقترب أكثر من نموذج مجتمعي يجعل احترام النظام سلوكا متأصلا، لا تفرضه القوانين بقدر ما تعبّر عنه القناعات. فعندما تصاغ العدالة في السلوك اليومي، يزداد الشعور باننا أكثر تقدما نحو مستقبل أكثر إنسانية واستقرارًا.

rajabnabeela@gmail.com

هل تحولت أمريكا إلى دولة من دول العالم الثالث؟

بقلم:
د. إسماعيل محمد المدني

الثامن من أبريل ٢٠٢٥ كان يوماً صعبا على كوكبنا، وكان يوماً كارثياً على الكرة الأرضية برمتها وعلى شعوب العالم أجمع. فقد وقّع الرئيس الامريكي ترامب على أربعة أوامر تنفيذية قاسية أرجع فيها وقود الفحم المعروف بشدة تلويثه للهواء الجوي، والمتهم الرئيسي في وقوع قضية العصر، التغير المناخي، وتداعياتها المهلكة للأرض ومن عليها، إلى سابق عهده الغابر الذي أكل عليه الدهر وشرب وتجاوزه الزمن، فمكنّه مرة ثانية ليكون المصدر الرئيس للوقود الأحفوري لتوليد الكهرباء في كل أنحاء الولايات المتحدة، إضافة إلى تشغيل المصانع بجميع أنواعها.

فقد هدفت هذه الأوامر التنفيذية الخارجة عن الاجماع الدولي إلى تعميق وتعزيز وتسريع استخراج، وإنتاج، واستخدام الفحم كعنصر أساسي في حماية الأمن القومي الأمريكي، وازدهار الاقتصاد الوطني، وتلبية الطلب المتزايد على الكهرباء من الشعب الأمريكي عامة، ومن مراكز بيانات الذكاء الاصطناعي خاصة.

وهذه الأوامر المخالفة لقرارات الأمم المتحدة ستُطلق كلياً سراح الفحم، وتفتح أمامه الباب على مصراعيه، فلا قيود، ولا رقابة، ولا أنظمة بيئية، ولا تشريعات تعيق وتعرقل استخراجه واستخدامه. كما تضمنت الأوامر إهداء محطات توليد الكهرباء رخصة مجانية رسمية تتمثل في الإعفاء مدة سنتين من تلويث البيئة، وعدم الممانعة قانونياً من إفساد صحة الهواء الجوي، وبالتحديد بالنسبة إلى الزئبق المعروف بسميته القاتلة، والزرنيخ والبنزين وملوثات أخرى تسبب السرطان للإنسان. فلا مانع في عهد ترامب من تلويث وتدمير البيئة، وتعريض حياة الشعوب للأمراض المزمنة المستعصية، ولا ضير عند ترامب في قتل الناس قتلاً بطيئاً، وكأننا مازلنا في عصر التأخر والرجعية البيئية، في القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، عندما كانت المصانع تُفسد البيئة بانبعاثاتها الغازية ومخلفاتها السائلة والصلبة، وكانت الحكومات في الوقت نفسه تغض الطرف عنها وتتجاهل ممارسات المصانع الرجعية. فأمريكا بمثل هذه الممارسات القديمة تقع ضمن الدول النامية المتأخرة بيئياً، والتي تنقصها التشريعات والأنظمة البيئية المقيدة لتلوث البيئة، فيمكن تصنيفها كدولة من دول العالم الثالث التي مازالت تحبو في سن وتنفيذ التشريعات والأنظمة البيئية التي تحمي صحة الإنسان وسلامة مكونات البيئة.

وعلاوة على ذلك، فالولايات المتحدة المتقدمة والمتطورة والمتحضرة في جميع المجالات والقطاعات التنموية والتي من المفروض أن تقود العالم في تشريعاتها وممارساتها، أصبحت اليوم في مؤخرة الركب مثل دول العالم الثالث المتأخرة، وفي آخر الصف بالنسبة إلى الهموم البيئية وموقعها ضمن أولويات الحكومة.

فمنذ اليوم الأول من دخول ترامب إلى البيت الأبيض، أعلن انسحابه من الإجماع الدولي في قضية التغير المناخي، وبالتحديد من تفاهمات باريس لعام ٢٠١٤، وهو ما يعني أنه ضرب بعرض الحائط جهود دول العالم الماراثونية والمضنية التي استمرت أكثر من ٣٣ عاماً بهدف التخلص تدريجياً من جميع مسببات ومصادر وقوع ظاهرة التغير المناخي التي رفعت حرارة وسخونة كوكبنا، وفي مقدمة هذه الأسباب حرق كافة أنواع الوقود الأحفوري، وخاصة الفحم الأشد وطأة والأكثر تنكيلاً بالهواء الجوي ونزول التغير المناخي على الأرض. فترامب اليوم أعاد الفحم إلى الحياة مرة ثانية، ونفخ فيه الروح بعد أن كاد يأفل نجمه ويلقى مصيره في الثرى، كما ألغى جميع المنح التي كانت تعطى لأبحاث التغير المناخي، إضافة إلى إلغاء الإدارات والبرامج التي تهدف إلى مواجهة تداعيات التغير المناخي. فعلى سبيل المثال، ألغى ترامب التعاقد مع «برنامج الولايات المتحدة حول أبحاث التغيرات الدولية»، والذي كان يقدم تقارير دورية للكونجرس عن التغير المناخي. وكل هذا يؤكد أن ترامب رجع إلى الوراء عقوداً طويلة من الزمن، فتحولت أمريكا إلى دولة متأخرة ورجعية من الناحية البيئية.

وعلاوة على التأخر البيئي، فقد أكدت أمريكا تأخرها أيضاً كغيرها من الدول النامية في جانب الحقوق المدنية والحريات العامة، حيث فرضت إجراءات تؤدي إلى تسييس حرية الرأي والتعبير، وأكدت عدوانيتها الشرسة لكل فكر، أو رأي، أو موقف مخالف لسياسة ترامب. وقد أظهرت تأخرها في التسامح مع الآراء الأخرى، وعدم تعايشها وتحملها للأفكار المختلفة من عدة طرق.

الأول الضغط العلني الشديد على الجامعات الأمريكية المرموقة لكبح جماح كل متظاهر، أو محتج على الإبادة الجماعية الشاملة للشعب الفلسطيني بحجة معاداة السامية والصهيونية. فعلى سبيل المثال، قررت قاضية أمريكية في ١٢ أبريل إمكانية طرد الناشط الأمريكي محمود خليل لآرائه المختلفة حول القضية الفلسطينية، واتهم ترامب هذا الشاب البسيط بأنه يشكل تهديداً للأمن القومي لأعظم وأقوى دولة على وجه الأرض وللسياسة الخارجية الأمريكية! وفي حالة رفض الجامعة تغيير سياساتها فستتوقف عنها جميع المنح والمساعدات المالية الاتحادية التي يقدمها البيت الأبيض. كما ألزمت الجامعات تغيير سياساتها وقوانينها لتتوافق مع رؤى وسياسات ترامب.

والثاني فهو أسلوب القمع المتبع في بعض دول العالم الثالث المتأخرة بالنسبة الى كل من يحتج ويبدي رأيا وموقفاً مخالفاً للحكومة الأمريكية، حتى لو كان أمريكياً مقيماً، من خلال الاعتقال والمحاكمة والطرد من الولايات المتحدة. كذلك فإن ديمقراطية الولايات المتحدة في خطر، كبعض الدول النامية الدكتاتورية التي يحكمها إلى الأبد مستبد، حيث إن ترامب صرح في عدة مناسبات بأنه يعتزم تغيير الدستور الأمريكي، كما فعلت بعض الدول النامية، ليفسح لنفسه المجال، ويفتح أمامه الباب لولاية ثالثة.

كذلك من الجانب المالي، فإن أمريكا تعتبر من أكثر دول العالم التي تعاني من ثقل الديون والعبء المالي الذي تحمله على ظهرها سنة بعد سنة، حتى أن ديونها في عام ٢٠٢٤ قُدرت بنحو ٣٦,٢ تريليون دولار، ولكن أمريكا بقوتها العسكرية العظيمة التي تطول أي دولة مهما كانت بعيدة عنها، وبامتلاكها الآلاف من أسلحة الدمار الشامل، فهي تهدد كل دول العالم بالدمار الشامل إذا لم تسمع لها وترضخ لشروطها ومواقفها السياسية والمالية. فهي بصفة خاصة تبتز دول العالم الضعيفة عسكرياً والفقيرة من ناحية النفوذ الدولي، فتنهب ثرواتها وخيراتها علانية ومن دون أي خجل، أو تردد، أو دبلوماسية متحضرة. فتسرق موارد الدول الاقتصادية تحت مسميات متعددة، وبطريقة مباشرة أو غير مباشرة، إما عن طريق القوة الناعمة من خلال الترحيب باستثمار الدول الغنية في أمريكا بمبالغ تصل إلى تريليونات الدولارات، وإما عن طريق نهب الثروات بشكل مباشر، كما يحصل الآن في أوكرانيا، أو بالقوة والاحتلال العسكري والضغط الاقتصادي، كما هي النية اليوم بالنسبة الى جزيرة جرينلاند التي تنعم بموقع استراتيجي وتزدهر بخيرات الأرض كالنفط، والمعادن النادرة والثمينة، إضافة إلى كندا، وبنما، وغيرها.

فسلوك الولايات المتحدة الأمريكية وتصرفاتها المستبدة، وممارساتها غير الدبلوماسية وغير المتحضرة والخالية من الأعراف الدولية في الكثير من القضايا الدولية المشتركة من الناحية البيئية، والحقوق المدنية، والمالية، والسياسية، كلها تشير إلى أنها قد نزلت إلى الحضيض وإلى مستوى بعض دول العالم الثالث المتأخرة والرجعية.

ismail.almadany@gmail.com

نحن وخطط تحقيق الحياد الكربوني

بقلم:
د. مها الصباغ ○

وضعت معظم دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تحقيق الحياد الكربوني هدفاً لها بحلول عام ٢٠٦٠ أو قبله. وتشير الدراسات إلى إمكانية تحقيق هذا الهدف الطموح باستخدام التقنيات المختلفة وعن طريق وضع السياسات المناسبة، غير أن ذلك يتطلب أيضاً تغيير سلوك العامة لتسريع عملية التحول إلى اقتصاد منخفض الكربون وصولاً إلى الحياد الكربوني.

تشكل عملية تغيير السلوك والعادات اليومية تحدياً إزاء تحقيق السلوك البيئي المستدام بشكل عام والسلوك المنخفض الكربون بشكل خاص، على الرغم من أن المستهلك هو المستفيد الأول من عملية تغيير السلوك هذه. وتوضح الدراسات أن تغيير السلوك يتطلب وقتاً طويلاً نسبياً لتنفيذه، كما يحتاج إلى خطة متكاملة، وتوفير البدائل المستدامة بيئيا.

وتبين الدراسات أيضاً أن تغيير العادات اليومية البسيطة التي لا تحتاج إلى بذل الجهد أو المال أو التخطيط المسبق، هو الأسهل نسبياً، مثل إغلاق المصابيح والمكيفات عند مغادرة الغرف وإغلاق صنابير المياه عند تنظيف الأسنان. وفي المقابل، فإن السلوكيات الأكثر استدامة مثل استخدام المواصلات العامة، أو فرز المخلفات، أو تغيير النظام الغذائي، قد تكون أقل تطبيقا كونها تتطلب تغييراً جذرياً في نمط الحياة، وفي عملية اتخاذ القرارات الفردية والأسرية.

وفي ذات السياق، أوضحت الدراسات وجود فروقات في تبني الممارسات البيئية بحسب النوع، إذ يختلف الذكور والإناث في مدى تطبيقهم لهذه الممارسات. وتؤكد النتائج الأولية لدراسة يتم إجراؤها حالياً بمركز الدراسات البيئية والحيوية بجامعة الخليج العربي وجود هذه الفروقات لدى عينة الدراسة من مواطني دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. فعلى سبيل المثال، تشير النتائج إلى تبني الذكور ممارسات منخفضة الكربون تتعلق باستهلاك الكهرباء أكثر من الإناث، إذ إن الذكور أكثر متابعة لكمية الكهرباء المستهلكة، وشراء الأجهزة الموفرة للطاقة، بالإضافة إلى مشاركة خيارات خفض الاستهلاك مع دائرة المعارف.

وفي المقابل، فإن الإناث ضمن عينة الدراسة كن يتبعن ممارسات أكثر استدامة فيما يتعلق بإدارة المخلفات، إذ يقمن بالتخلص بشكل مستدام من بقايا وجبات الطعام، بالإضافة إلى قيامهن بفرز المخلفات بنسبة أكبر وذلك لإعادة تدويرها.

تعتبر نتائج مثل هذه الدراسات مهمة لعملية صنع السياسات البيئية في دول المجلس، إذ إنها لا تحدد الممارسات المستهدف تغييرها فحسب، وإنما تحدد أيضاً الفئة المستهدفة، مما يساعد في عملية تصميم السياسات المناسبة، كما أنها تساعد في تقييم فعالية تنفيذ السياسات الموضوعة سابقاً.

وفي الختام، فإن هدف تحقيق الحياد الكربوني لا يعني فقط خفض انبعاث الغازات الدفيئة، وإنما يعني أيضاً تحسين جودة الهواء، وتحسين الصحة العامة، بالإضافة إلى تعزيز رفاه الإنسان وجودة الحياة.

○ رئيسة مركز الدراسات البيئية والحيوية- الأستاذ المشرف على كرسي الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان في مجال العلوم البيئية -جامعة الخليج العربي